العراق

يشكّل العراق بلدا ديمقراطيا دستوريا يطبق نظام حكم جمهوري فدرالي يقوم على أساس التعددية، ويتكوّن من 18 محافظة أو "مقاطعات". ورغم أن الدستور ينصّ على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد، وأنه لا يسمح بسنّ أي قانون يتعارض مع أحكام الإسلام القائمة، فإنه ينصّ أيضا على أنه لا يجوز سنّ أي قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية أو الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور. ويضمن الدستور كذلك حرية الفكر والضمير والمعتقد والممارسة الدينية للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء.

وفيما تتبنى الحكومة هذه الحقوق بصورة عامة، إلا أن العنف الذي يقوم به الإرهابيون والمتطرفون والعصابات الإجرامية فرض قيودا على الممارسة الحرة للدين، وشكل تهديدا كبيرا للأقليات الدينية المستضعفة في البلاد خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ومارست العناصر الإسلامية الراديكالية من خارج الحكومة ضغوطا هائلة على الأشخاص والجماعات لحملهم على التقيد بالتفسيرات المتطرفة للتعاليم الإسلامية. وأعاق العنف الطائفي، بما في ذلك الهجمات على رجال الدين ودور العبادة، قدرة الأشخاص على ممارسة الشعائر الدينية بحرية. وقد أدت إرادة الحكومة المتنامية وقدرتها على تحدي خصومها المتشددين إلى انخفاض في المستوى العام للعنف في الوقت الذي أصبحت فيه الحكومة أكثر نجاحا في استعادة الأمن في جميع أنحاء البلاد، وبطريقة غير طائفية بشكل عام.

لم يكن هناك أي تغير في وضع احترام الحكومة للحرية الدينية بشكل عام خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ولم تمارس الحكومة عموما منذ عام 2003 الاضطهاد ضد أي جماعة دينية، ودعت للتسامح وقبول جميع الأقليات الدينية. وقد عزز رئيس الوزراء هذا الالتزام بصورة علنية عن طريق نشر ألوية اضافية من الشرطة في مدينة الموصل في أعقاب سلسلة من عمليات القتل التي استهدفت المسيحيين في المدينة في تشرين الثاني/ اكتوبر 2008. إضافة إلى ذلك، أدلى رئيس الوزراء، إلى جانب مسؤولين حكوميين آخرين كبار وقادة لأحزاب سياسية، بالعديد من التصريحات العلنية دعما للأقليات الدينية في البلاد.

تناقش الحكومة الأميركية مسائل الحرية الدينية مع الحكومة العراقية كجزء من سياستها العامة المتمثلة في الترويج لحقوق

الإنسان. وقد دعا العديد من كبار مسؤولي الحكومة والسفارة الأميركية للوحدة في مواجهة العنف الطائفي ودفعوا باتجاه المشاركة الأوسع للأقليات الدينية في العملية السياسية. ويشغل أفراد ينتمون إلى مختلف الأقليات مناصب رفيعة في البرلمان العراقي والحكومة المركزية، وكذلك في حكومة إقليم كردستان، ولكن الأقليات بشكل عام غير ممثلة بصورة متناسبة في الحكومة، خصوصا على مستوى المحافظات والحكومات المحلية.

القسم الأول. التركيبة السكانية الدينية

بسبب العنف المتزايد والهجرة الداخلية للسكان وانعدام القدرة الحكومية، تختلف إحصاءات التركيبة السكانية الدينية. وغالبا ما تظل الأرقام مجرد تقديرات تم الحصول عليها من منظمات غير حكومية بدلا من معلومات مكتب إحصائي أو مصادر رسمية أخرى. وقد سنت الحكومة قانونا خاصا باحصاء السكان سيسمح لها في المستقبل بالقيام بتعداد للسكان على مستوى البلاد.

تبلغ مساحة العراق 168,754 ميلا مربعا ويبلغ عدد سكانه 28.9 مليون نسمة. وطبقا لإحصاءات وفرتها الحكومة، فإن نسبة 97 بالمائة من السكان مسلمون. ويمثل المسلمون الشيعة، وغالبيتهم من العرب، ولكن منهم أيضا التركمان والأكراد (الفيليين) الشيعة ومجموعات أخرى، غالبية سكانية تبلغ نسبتها بين 60 -65 بالمائة. ويشكل السنة العرب والكرد ما بين 32 إلى37 بالمائة من السكان، كما أنّ ما بين 18 و20 بالمائة منهم أكراد سنة، ومابين 12 و16 بالمائة هم سنة عرب، أما البقية ونسبتهم ما بين 1 و2 بالمائة فهم تركمان سنّة. وتضمّ نسبة 3 بالمائة تقريبا المتبقية من السكان مسيحيين ويزيديين وصابئة مندائيين وبهائيين وشباك وكاكائيين (الذين يسمون أهل الحق أحيانا) وعدد ضئيل جدا من اليهود. ويشكل الشيعة، رغم تركز وجودهم في الجنوب والشرق، الغالبية أيضا في بغداد، وينتشرون في أغلب أنحاء البلاد، فيما يشكّل السنة الغالبية في غرب البلاد ووسطها وشمالها.

تراوحت تقديرات القادة المسيحيين لعدد السكان المسيحيين في العراق عام 2003 ما بين 800000 و1.4 مليون نسمة. أما تقديرات القادة المسيحيين لأعداد المسيحيين الحالية فتراوحت ما بين 500,000 إلى 600,000. وحوالى ثلثي المسيحيين في البلاد هم من الكلدانيين (فرع من كنيسة الشرق الكاثوليكية)، وخمسهم تقريبا من الآشوريين (كنيسة الشرق) والبقية هم من

السريان (الأرثوذكس الشرقيين) والأرمن (وهم من الروم الكاثوليك والأرثوذكس الشرقيين) والأنجليكانيين وغيرهم من البروتستانت. تنتشر غالبية المسيحيين الآشوريين في الشمال، فيما تتوزّع غالبية السريان المسيحيين بين بغداد وكركوك ومحافظة ونينوى. ويّقدر القادة المسيحيون أن حوالي نصف مسيحيي العراق يقيمون في بغداد، وما بين 30 و40 بالمائة منهم يعيشون في الشمال، حيث تتركز أكبر التجمعات المسيحية في الموصل وأربيل ودهوك وكركوك وحولها. وذكر أسقف الأبرشية الأرمينية أن ما بين 15,000 إلى 16,000 أرمني مسيحي لا زالوا يعيشون في البلاد الآن، وهم يقيمون بشكل أساسي حاليا في مدن بغداد والبصرة وكركوك والموصل. وذكر أن عدد المسيحيين الإنجيليين يبلغ بين 5,000 و6,000، وهم يقيمون في الجزء الشمالي من البلاد وكذلك في بغداد. ويعيش عدد ضئيل منهم في البصرة.

ذكر زعماء الطائفة اليزيدية أن معظم أتباع طائفتهم التي يبلغ عددها بين 500,000 و600,000 يعيشون في الشمال، حيث يعيش 15 بالمائة منهم في محافظة دهوك والباقون في محافظة نينوى. وقال زعماء طائفة الشباك إن هناك ما بين 200000 إلى 500000 من أبناء طائفتهم يعيشون في الشمال بصورة أساسية، قرب الموصل. وتختلف التقديرات الخاصة بعدد أتباع طائفة الصابئة-المندائيين إلى حد كبير؛ وطبقا لقادة الصابئة المندائيين، لا يزال ما بين 3500 و 7000 منهم يقيمون في البلاد من أصل ما بين 50,000 إلى 70,000 كانوا موجودين في عام 2003. وذكرت قيادة طائفة البهائيين أن عدد أتباع طائفتهم يقل عن 2000، وينتشرون ضمن مجموعات صغيرة في أنحاء البلاد. وقد غادر جزء كبير من الجالية اليهودية، التي كان لها وجود مهم في البلاد ذات يوم، في السنوات التي أعقبت مباشرة إقامة دولة إسرائيل عام 1948. ولا يزال هناك 8 من اليهود في بغداد وليست هناك أي معلومات عن أي يهودي آخر يعيش في أجزاء اخرى من البلاد.

إلى غاية حزيران/ يونيو عام 2009، قدرت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أن حوالي 1.5 مليون عراقي قد فرّوا من العراق وبأنهم لا يزالون خارج العراق. وفي شهر آيار/ مايو 2009، ذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن 57 بالمائة من جميع اللاجئين العراقيين المسجلين (في سورية، والأردن، ولبنان، وتركيا، ومصر) هم من السنة، وأن 21 بالمائة من الشيعة، و4 بالمائة من المسلمين غير المصنفين طائفيا، و14 بالمائة من المسيحيين، و3 بالمائة من الصابئة المندائيين، وأقل من واحد بالمائة من اليزيديين. وفي شهر يونيو/ حزيران عام 2009، ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن هناك حوالي 2.8 مليون عراقي نزحوا إلى مناطق أخرى داخل العراق، وأنّ 1.6 مليون شخص نزحوا من منطقة إقامتهم بعد تفجير

مرقد الإمام العسكري في شباط/ فبراير عام 2006. ويقدر أن 59 بالمائة من النازحين داخليا في العراق هم من المسلمين الشيعة، و35 بالمائة هم من المسلمين السنة، و5 بالمائة من المسيحيين، وأقل من 1 بالمائة من اليزيديين.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني والسياسة

ينصّ الدستور على حرية الدين، فيما تبنّت الحكومة عموما هذا الحق. غير أن هناك بنودا قانونية أخرى لا زالت تخضع لتفسيرات معينة تقيّد الحرية الدينية.

يؤكد البند 10 من الدستور على التزام الحكومة بضمان وصيانة حرمة المعابد المقدسة والأماكن الدينية، وعلى ضمان الممارسة الحرة للطقوس الدينية فيها. ويذكر البند 43 من الدستور أن لأتباع جميع المذاهب والطوائف الدينية حرية ممارسة شعائرهم الدينية وإدارة الأوقاف الدينية الخاصة بهم وبشؤونهم ومؤسساتهم الدينية. وتشدّد الفقرة الثانية من البند 43 بصورة صريحة على ضمان حرية العبادة وحماية أماكن ممارستها. ولكن التشريع الخاص بتطبيق هذه الفقرة لا يزال عالقا.

وتتمثل سياسة الحكومة في حماية حقوق جميع الجماعات الدينية الخاصة بالتجمع والتعبد بحرية؛ ولكن استمرار العنف وانعدام الاستقرار يُعيقان قدرة المواطنين على ممارسة هذا الحق في بعض أجزاء البلاد.

ينصّ البند رقم 2 من الدستور، الذي يقرّ أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، على أن يشكل الإسلام مصدرا للتشريع، وعلى عدم جواز سن تشريع يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام المتفق عليها بصورة عامة. وينصّ البند الدستوري أيضا على أنه لا يجوز سن تشريع يتعارض مع مبادئ الديمقراطية أو الحريات الأساسية، التي تتضمن حقوق حرية الفكر والضمير والمعتقد والممارسة الدينية. وينصّ البند رقم 14 من الدستور على أن المواطنين متساوون أمام القانون من دون تمييز بسبب النوع أوالجنس أو العرق أو الجنسية أو الأصل أو اللون أو الدين أو الطائفة أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

وينصّ البند رقم 41، الذي يتطلب تشريعا تنفيذيا، على أن المواطنين العراقيين أحرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب مجموعاتهم الدينية أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم. وإلى أن يتم سن مثل هذا التشريع التنفيذي، فإن قانون الأحوال الشخصية لعام 1959 (القانون 188) يبقى في حيز التنفيذ. وتنص المادة 42 من الدستور على أن كل شخص له الحق في حرية الفكر، والضمير، والمعتقد. ولكن قانونا سن في عام 1972 ولا يزال ساري المفعول يجعل عملية تحول الأطفال القاصرين إلى الاسلام عملية تلقائية عند اعتناق أحد الوالدين للإسلام. وقد أثار وزير حقوق الانسان هذا الموضوع مع المجلس القضائي الأعلى سعيا لإلغاء القانون، ولكن المجلس قرر أن يبقى القانون ساري المفعول.

يتعين على الجماعات الدينية تسجيل نفسها لدى الحكومة. ومن أجل ذلك، تشترط الحكومة أن يكون لدى الجماعة الدينية ما لا يقل عن 500 من أتباعها في البلاد.

تشرف الحكومة على تسيير ثلاثة أوقاف دينية: السنية والشيعية والمسيحية وغير ذلك من الأوقاف الدينية الأخرى. وقد تمّ تشكيل هذه الأوقاف بعد حلّ وزارة الشؤون الدينية أثناء حكم سلطة التحالف الانتقالية في آب أغسطس عام 2003. وتحصل هذه الأوقاف التي تعمل تحت سلطة مكتب رئيس الوزراء على تمويل حكومي لصيانة وحماية مرافقها الدينية.

تسمح الحكومة بالتعليم الديني في المدارس العامة. وتشمل مناهج المدارس الابتدائية والاعدادية العامة، في أغلب مناطق العراق، ثلاث حصص للتربية الإسلامية أسبوعيا، بما في ذلك دراسة القرآن كشرط للتخرج. ولا يُطالب الطلبة غير المسلمين عبر أرجاء البلاد رسميا بحضور حصص الدراسات الإسلامية، ولكن بعض الطلبة غير المسلمين أبلغوا عن شعورهم بالتعرض للضغط لفعل ذلك. تعمل المدارس الخاصة، مثل مدرسة الأعراف الابتدائية ومدرسة المسرة للبنات، التي تديرها الكنيسة الارثوذوكسية الشرقية، في البلاد الآن. ويجب على المدارس الخاصة أن تحصل على رخصة من المدير العام للمدارس الخاصة والعامة وأن تدفع رسوما سنوية، وذلك إذا أرادت أن تعمل في البلاد بشكل قانوني.

تمول وزارة التعليم في إقليم كردستان المدارس العامة التي تعتمد اللغة الآرامية في التدريس (الابتدائية والثانوية) حيث يتعلم الطلاب باللغة الآرامية، والعربية والكردية. وتوجد معظم هذه المدارس (أكثر من 30 مدرسة ابتدائية و ثماني مدارس اعدادية)

في دهوك، ويبدو أن العرض يلبي الطلب. وقد عملت هذه المدارس منذ أواخر الثمانينيات ويشرف عليها قسم خاص في الوزارة يعمل فيه موظفون مسيحيون.

تدفع حكومة اقليم كردستان، عبر وزارة الأوقاف في المنطقة الكردية، مرتبات الأئمة وتمول بناء وصيانة المساجد. وهذا التمويل متوفر للمؤسسات الدينية المسيحية، ولكن الكثير من الكنائس تفضل التمويل الذاتي.

تعدّ معظم الأعياد الإسلامية أعيادا قومية أيضا في البلاد بما في ذلك عاشوراء والذكرى الأربعينية وعيد الفطر وعيد الأضحى وعيد المولد النبوي (مولد النبي محمد). ويتم الاحتفال بالنوروز باعتباره عيدا قوميا بين أبناء الطائفة البهائية كعيد ديني. وخلال فترة إعداد التقرير، تم الإعلان بأن عيد الميلاد هو عيد قومي. وذكر المسيحيون أنه على الرغم من أن عيد الفصح ليس عيدا قوميا، إلا أن السياسة الحكومية تقر حق المسيحيين في الإحتفال بهذا العيد.

ينصّ البند 1 من قانون العقوبات رقم 111 لعام 1969 على أنه لا يمكن فرض عقوبات جنائية إلاّ بموجب القانون المدني. وحسب القانون المدني للبلاد، لا توجد هناك عقوبة على اعتناق ديانة أخرى ، كما أن القانون الجنائي لا يفرض العقوبة التي تفرضها الشريعة، على الرغم من عقوبة الردة التي تفرضها الشريعة في حالة التحول من الاسلام إلى ديانة أخرى. ويسمح قانون الشؤون المدنية رقم 65 لعام 1972 صراحة لغير المسلمين باعتناق الإسلام.

وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ظلت بطاقات الهوية الشخصية تحدد ديانة حاملها، حيث استخدم ذلك كأساس للتمييز، إلا أن جوازات السفر لا تتضمن ذلك.

يحظر القانون رقم 105 الصادر عام 1970 العقيدة البهائية، كما أن قرارا صدر عام 2001 يحظر الطريقة الوهابية من الإسلام. وفيما يمكن أن تتجاوز البنود الخاصة بحرية الدين في الدستور الجديد تلك القوانين، لم تتلق المحاكم أي قضايا للمطالبة بإلغائها، ولم يتم تقديم أي مشروع قانون لإلغائها.

في نيسان أبريل عام 2007، ألغى قسم الجنسية والجوازات التابع لوزارة الداخلية القانون رقم 358 الصادر عام 1975 الذي يحظر إصدار بطاقة هوية وطنية لأولئك الذين يقولون إنهم ينتمون إلى العقيدة البهائية. وفي أيار مايو عام 2007 تم إصدار عدد من بطاقات الهوية الوطنية لعدد قليل من البهائيين. وقد أوقف المستشار القانوني لقسم الجنسية والجوازات اصدار البطاقات بعد ذلك، زاعما أن البهائيين تم تسجيلهم كمسلمين منذ عام 1975، مستندا على قانون حكومي يمنع تحول "المسلمين" لديانة أخرى. ومن دون بطاقة المواطنة الرسمية، يواجه البهائيين مصاعب في تسجيل أبنائهم للالتحاق بالمدارس ومحاولة الحصول على جواز سفر. ورغم إلغاء هذا القانون، لم يتمكن البهائيون الذين تم تغيير ديانتهم في بطاقات هويتهم إلى "مسلمين" بعد بدء العمل بقانون 358 لعام 1975 من تصحيح ديانتهم في بطاقات هويتهم لكي تشير إلى أنهم من أتباع البهائية، كما أن أطفالهم لم يعترف بهم كبهائيين.

يستثني قانون صدر في آذار مارس عام 2006 بصورة خاصة اليهود من استعادة حق المواطنة في العراق في حال سحبتت منهم الجنسية.

ينصّ البند رقم 41 من الدستور على أن "العراقيين أحرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، ويتم تنظيم ذلك بمقتضى القانون". ورغم أن قانون الأحوال الشخصية لعام 1959 ينصّ على دمج الشريعة في القانون في ظل غياب نص تشريعي بشأن أمر ما، يستثني البند 2 (1) من الدستور صراحة من تطبيق هذا القانون الأشخاص المشمولين بـ "القانون الخاص". ومثل هذا القانون الخاص يتضمن الإعلان البريطاني رقم 6 لعام 1917 وقانون الأحوال الشخصية للأجانب رقم 38 الصادر عام 1931. وينصّ الإعلان رقم 6 على أن تقوم المحاكم المدنية بالتشاور مع السلطات الدينية الخاصة بغير المسلمين لأخذ رأيها في ظل القوانين الدينية الملائمة والاعتداد بهذا الرأي في المحكمة. ويطالب قانون الأحوال الشخصية للأجانب أيضا المحاكم بتطبيق القانون البلدي لأصحاب الدعوى الأجانب لفض نزاعاتهم القانونية المحلية. ورغم هذا الاستثناء، هناك حالات كان فيها هذا القانون، وبناء على مبادئ الشريعة، منطبقا على غير المسلمين، مما يعنى تجاوز الأحكام الخاصة بديانة الفرد. مثلا، يحظر القانون زواج امرأة مسلمة من رجل غير مسلم، وكذلك عند توزيع الميراث، تحصل الأنثى على نصف حظ الذكر. ويمكن أن تعتبر هذه المقتضيات القانونية متعارضة مع البند رقم 14 من الدستور الذي يكفل الحماية المتساوية بموجب القانون دون تمييز بسبب الجنس أو الدين. كذلك تحظر بنود أخرى في الدستور،

خاصة المادة 2 (1) (أ) ، أن تتعارض القوانين مع "تعاليم الإسلام الراسخة" مما يؤدي إلى احتمال خلق معايير دستورية متناقضة. ولم تصدر أية محكمة بعد حكما في هذه القضية.

ينصّ البند رقم 92 من الدستور العراقي على أن المحكمة الاتحادية العليا تتكون من عددٍ من القضاة وخبراء الفقه الإسلامي ومن علماء في القانون. ولكنّ مع نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير لم يتم سنّ أي قانون لتنظيم عدد أو طريقة اختيار أو عمل هذه المحكمة، مما ترك المسألة معلقة حول ما إذا كان خبراء الفقه الإسلامي سيكونون بمثابة مستشارين للقضاة أو أعضاء في المحكمة ذاتها.

توفر الحكومة دعما مهما للحج عن طريق تنظيم طرق السفر ومساعدة الحجاج على الحصول على شهادات التطعيم الطبي من أجل الدخول إلى الأراضي السعودية. وتقدّم الحكومة كذلك الدعم المالي للأوقاف الشيعية والسنية التي تقبل طلبات الحج من الجمهور وتقدمها إلى المجلس الأعلى للحج. ويقوم هذا المجلس الملحق بمكتب رئيس الوزراء بإجراء قرعة يتم فيها تحديد الحجاج الذين سيحصلون على تأشيرات حج رسمية من بين جميع الراغبين في الحصول على تأشيرة الحج.

واصلت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان توفير التمثيل السياسي والدعم للأقليات خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ويضم مجلس الوزراء العراقي اثنين من الوزراء المسيحيين (وزير حقوق الإنسان، ووزير الصناعة والمعادن)، وهناك وزيران مسيحيان (وزير المالية ووزير المجتمع المدني) في مجلس الوزراء في اقليم كردستان. ويضم مجلس الوزراء في اقليم كردستان وزيرين بدون حقيبة من اليزيديين البارزين.

نجم عن الحملات ضد الأكراد في السبعينيات والثمانينيات في عهد صدام تدمير عدد من القرى المسيحية في محافظة دهوك. وقد انتقل معظم سكان هذه القرى للإقامة في بغداد. وقد عاد سكان عدد من هذه القرى إليها، تحت اشراف وزارة المالية في اقليم كردستان، كما أعيد بناء منازل وتلقى السكان الأصليون مبالغ صغيرة لتمكينهم من العودة.

القيود على الحرية الدينية

لم تتدخل سياسة الحكومة وممارساتها عموما في ممارسة الدين بحرية، إلا أن العنف في بعض مناطق البلاد كان له تأثير سلبي على قدرة جميع الأفراد المتدينين على ممارسة شعائر دينهم، ولكن بدرجة أقل في اقليم كردستان. ولا تزال المحاصصة الطائفية غير المتناسبة للسلطة الرسمية ضمن الأجهزة الأمنية، والتي يمكنها أن تعيق حق المواطنين في التعبد بحرية، تشكل مصدر قلق كبير.

لم تفرض الحكومة قيودا على تشكيل الأحزاب السياسية على أساس المعتقدات الدينية أو تفسير العقيدة الدينية.

أمرت وكالة التعليم في محافظة صلاح الدين المدارس بمنع المدرسات من ارتداء السراويل. وطبقا لبيان الحكومة، ترى "(وكالة التعليم) أن الملابس الطويلة والمحافظة أفضل بكثير من السراويل". وقد طلب البيان من المدارس الإبلاغ عن المدرسات اللواتي ينتهكن الأمر وذلك حتي يتم اتخاذ "أقسى الإجراءات التأديبية".

خلال فترة إعداد هذا التقرير، شعر الناس في بعض المدارس وبعض الأماكن العامة التي تقيم فيها الأقليات غير المسلمة والعرب العلمانيين بأنه يُفرض عليهم التقيّد بممارسات إسلامية محافظة معينة. ووقع هذا بصورة أقل مما كان عليه الحال خلال الفترات التي غطتها التقارير السابقة.

على الرغم من أن عددا محدودا من الأفراد التابعين للأقليات شغلوا مناصب رفيعة في الحكومة، إلا أنه كانت هناك تقارير تفيد بحدوث تمييز خلال التوظيف يستند على الدين تمثل في قيام وزارات بتعيين، وإظهار محاباة، لأفراد يعتنقون نفس قناعات الوزير الدينية.

اشتكت عدة كنائس انجيلية من أنها لم تتمكن من التسجيل رسميا لدى الحكومة وان شروط التسجيل كانت صعبة للغاية. ويتوجب

على الكنيسة، كي تستطيع التسجيل، أن تضم 500 عضو وأن تحصل على موافقة مجلس قادة الكنيسة المسيحية العراقية، وهي مجموعة شبه حكومية تتكون من ممثلين عن الكنائس الأربعة عشر المعترف بها رسميا.

انتهاكات الحرية الدينية

لا تسمح السياسة الحكومية المعلنة بقيام المسؤولين الحكوميين بالانخراط أو التسامح مع أعمال تنتهك حق الفرد في التمتع بالحرية الدينية. وركزت الحكومة مواردها واهتمامها أساسا على دحر حركة التمرد المتواصلة وعلى جهود إعادة الإعمار خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ولم تكن لديها سوى قدرة محدودة على معالجة القضايا المتعلقة بانتهاك حرية الدين. وقد جعلت القدرات المحدودة لقوات الأمن والبنية التحتية لفرض القانون في البلاد عموما من الصعب على قوات الأمن العراقية أو جهاز القضاء التحقيق في ومقاضاة النشاطات الإجرامية، بما فيها الجرائم المشتبه في أنها ذات دوافع طائفية، ومع ذلك كانت هناك بعض التحقيقات.

كانت هناك مزاعم بأن حكومة إقليم كردستان قامت بأعمال تنطوي على التمييز ضد الأقليات الدينية. وادّعى المسيحيون واليزيديون الذين يعيشون إلى الشمال من الموصل أن حكومة إقليم كردستان قامت بمصادرة ممتلكاتهم من دون تعويض وأنها بدأت بناء مستوطنات على أراضيهم. وقال مسيحيون آشوريون إن جهاز القضاء في نينوى الذي يسيطر عليه الحزب الديمقراطي الكردستاني واصل التمييز بشكل إعتيادي ضد غير المسلمين ولم يطبّق الأحكام التي صدرت لصالحهم. وكانت هناك تقارير مفادها أن اليزيديين واجهوا قيودا عند دخولهم اقليم كردستان وأنه كان يتعين عليهم الحصول على موافقة حكومة اقليم كردستان كي يجدوا وظائف في المناطق التي تديرها حكومة اقليم كردستان في محافظة نينوى أو التي تخضع للحماية الأمنية للبيشمارغا.

وكانت هناك أيضا مزاعم بأن حكومة إقليم كردستان مارست المحاباة تجاه المؤسسة الدينية المسيحية، وأن سلطات هذه الحكومة اعتقلت في 17 شباط فبراير 2008 المدوّن الآشوري جوني خشابا الريكاني ووضعته في سجن انفرادي مدة أربعة أيام بسبب مقالات كتبها ونشرها في مدونته يهاجم فيها الفساد في الكنيسة.

زعم القادة السياسيون لليزيديين والشباك أن قوات البيشمارغا الكردية ارتكبت بشكل منتظم انتهاكات ومضايقات في حق مجتمعاتهم المحلية في محافظة نينوى. وتشمل المناطق التي تقع تحت السيطرة الأمنية لقوات البيشمارغا سنجار، شيخان، بعشقة (منطقة فرعية من الموصل)، وبرتلا (منطقة فرعية من الحمدانية). وزعم قادة الأقليات أن القوات الكردية كانت ترهب مجتمعات الأقليات المحلية لتعريف أنفسهم كأكراد ودعم اندماجهم في اقليم كردستان. وذكر الممثلون السياسيون اليزيديون أيضا أنه نتيجة لإنتماءاتهم الدينية، مُنِعوا من المرور عبر نقاط التفتيش الأمنية في المناطق التي تسيطر عليها قوات الباشمارغا أثناء سفرهم من بغداد إلى مناطقهم في شمال العراق.

نفت حكومة اقليم كردستان أنها كانت تقف وراء الأحداث العنيفة التي استهدفت المسيحيين والأقليات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، ورغم مثل هذه المزاعم، يسكن الكثير من غير المسلمين في شمال العراق وفي منطقة حكومة اقليم كردستان، وكانت هناك تقارير مفادها أن البعض من أجزاء اخرى من البلاد، حيث الضغوطات للإمتثال علانية للتفسيرات الضيقة لتعاليم الدين الاسلامي أكثر شدة، بحث عن ملجئ هناك . وفي شباط/ فبراير 2009، قدرت المنظمة الدولية للهجرة أنه توجد في سهل نينوى 19,100 عائلة نازحة داخليا وأن 43,595 عائلة نازحة موجودة في منطقة كردستان.

تعاونت الكنيسة الأرمنية الأرثوذوكسية في العراق مع المسؤولين الحكوميين لاستعادة ممتلكات كان النظام السابق قد أرغمها على بيعها. ورغم أن الكنيسة كانت قد حصلت على تعويض يتناسب مع القيمة المتداولة في السوق لممتلكات تابعة لها في الموصل والبصرة وكركوك وبغداد ودهوك، إلا أنها كانت قد أُرغمت على بيع تلك الممتلكات بالقوة. ولم تنجح الجهود السابقة لاسترجاع الممتلكات، ولكن مسؤولي الكنيسة ذكروا أن الأحكام التي أصدرتها الحكومة بشأن دعاوى الممتلكات هذه قد أحيلت إلى محاكم الاستئناف.

لم تكن هناك تقارير عن وجود سجناء أو محتجزين دينيين في البلاد.

الإكراه على التحول إلى دين آخر

لم تكن هناك تقارير عن عمليات إكراه على التحوّل من دين إلى آخر، بما في ذلك للمواطنين الأميركيين القاصرين الذين اختطفوا أو نقلوا بصورة غير مشروعة من الولايات المتحدة أو الذين لم يُسمهم لهم بالعودة إلى الولايات المتحدة. ولكن بعض أتباع الصابئة المندائيين ذكروا أن متطرفين إسلاميين هددوا، واعتدوا على، واختطفوا، وقتلوا، أعضاء من طائفتهم لرفضهم التحول إلى الإسلام. وذكر مسيحيون يعيشون في منطقة الدورة في بغداد وفي مدينة الموصل أيضا أن متطرفين اسلاميين هددوا بقتلهم إذا لم يعتنقوا الاسلام، أو يغادروا المنطقة أو يدفعوا الجزية (وهي ضريبة تفرض على غير المسلمين).

انتهاكات من قبل المتمردين أو القوات الأجنبية أو المنظمات الإرهابية

تم استهداف العديد من الأفراد من مجموعات دينية مختلفة بسبب هويتهم الدينية أو توجهاتهم العلمانية. وشملت الأعمال التي ارتكبت ضدهم المضايقة والترهيب والاختطاف والقتل. وساهمت حالة انعدام الأمن العام، التي سمحت للعصابات الإجرامية والإرهابيين والمتمردين باستهداف المواطنين دون أي عقاب، في إلحاق الأذى بأشخاص من جميع الأقليات العرقية والجماعات الدينية. وقد تناقص بشكل عام حجم العنف الطائفي خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وقد استهدفت الغالبية الساحقة من الهجمات التى أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المواطنين الشيعة.

أفاد الشيعة في الأحياء ذات الغالبية السنية، والسنة في الأحياء ذات الغالبية الشيعية، وأبناء الأقليات الدينية في الأحياء ذات الغالبيات السنية والشيعية عن تلقيهم رسائل تهديد بالقتل تطالبهم بمغادرة منازلهم، واضطر مواطنون في العديد من الحالات للرضوخ لهذه التهديدات أو تعرضوا للقتل. وكان عدد هذ الحوادث أقل بالمقارنة مع الفترة التي غطاها التقرير السابق.

يعزو الكثيرون استمرار العنف الطائفي في البلاد إلى الإرهابيين الذين يحاولون بث النزاع الطائفي في البلاد. وبقيت وتيرة حوادث تشريد المواطنين من منازلهم بسبب الخلافات الطائفية التي كرستها الطفرة الهائلة في العنف الطائفي بعد تفجير مرقد الإمام العسكري (القبة الذهبية) في سامراء في 22 شباط فبراير عام 2006 خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ومع نهاية هذه الفترة، أشارت الأدلة المتوفرة إلى أن عمليات الإندماج الطائفي كانت أكبر من النزوح الطائفي الإضافي. وقد قدرت

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن 220,000 إلى 300,000 من اللاجئين العراقيين والأشخاص النازحين داخليا عادوا إلى بيوتهم عام 2008. وكان أغلب هؤلاء العائدين (89 بالمائة) من الأشخاص النازحين داخليا.

ومع ذلك، حدث العديد من أحداث العنف الطائفي خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد أفلت من العقاب مرتكبو أعمال العنف ضد المسيحيين والأقليات الدينية الأخرى في البلاد، عدا أعداد قليلة جدا.، كما كانت الاعتقالات في أعقاب جرائم القتل أو الجرائم الأخرى نادرة.

لم تتوفر معلومات حول مدى المشاركة الشعبية النشطة في الاحتفالات أو الطقوس الدينية؛ ولكن الهجمات الإرهابية حوّلت الكثير من المساجد والكنائس والأماكن المقدسة الأخرى إلى أماكن غير صالحة للاستعمال. وخلال معظم الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تردّد أن الكثير من المصلين لم يحضروا الشعائر الدينية ولم يشاركوا في الاحتفالات الدينية بسبب خشيتهم من تهديدات العنف. وذكر القادة المسيحيون داخل البلاد وخارجها أن أعضاء مجتمعاتهم الدينية تلقوا رسائل تهدد المسيحيين إما بالرحيل أو التعرّض للقتل. وعلى سبيل المثال، وفي تشرين الثاني/ اكتوبر 2008، أرسلت مجموعة تطلق على نفسها اسم كتائب أنصار الإسلام رسالة إلى كبار القادة المسيحيين في البلاد تحذرهم فيها من أن على جميع المسيحيين مغادرة البلاد فورا أو التعرض للقتل.

ذكر قادة الصابئة المندائيين أن أفراد طائفتهم لا زالوا مستهدفين. وإلى جانب أرغامهم على التحوّل عن ديانتهم، أفادوا بوقوع أعمال اختطاف واحتجاز للضحايا مقابل دفع فدية. وفي بعض الحالات، تم دفع الفدية. ولكن، ومن بين هذه الحالات، أطلق سراح البعض فقط بينما قتل الآخرون أو لا يزالون في عداد المفقودين. كما تعرضت النساء الصابئات المندائيات للضغوطات لارتداء الحجاب و الزواج من رجال لا ينتمون للطائفة الصابئة المندائية. وأفاد أولئك الزعماء الصابئة المندائيون أيضا بأن محلات الذهب والمجوهرات التابعة لهم تعرضت للنهب.

خلال الفترة الت يغطيها هذا التقرير، ذكر القادة اليزيديين والشباك أن جالياتهم لا زالت عرضة للمضايقات وللعنف.

تم تنظيم أعمال العنف ضد أبناء الأقليات الدينية العراقية - حين لم يكن ذلك ناتجا عن مجرد أعمال إجرامية تستهدف الربح- إما من قبل القاعدة في العراق أو، كما هو الحال في بعض الحالات، من قبل متطرفين شيعة.

في 24 حزيران/ يونيو 2009، انفجرت قنبلة كانت موضوعة على متن دراجة نارية في سوق مزدحم في أحد أحياء مدينة الصدر ذات الأغلبية الشيعية في بغداد مما أدى لمقتل 76 شخصا على الأقل وجرح 158 آخرين.

في 20 حزيران/ يونيو 2009، انفجرت شاحنة ملغمة بالمتفجرات يقودها انتحاري بالقرب من مسجد الرسول الأعظم في بلدة تازا، جنوب كركوك، مما أدى إلى مقتل 68 شخصا على الأقل وجرح حوالي 200.

في 12 حزيران/ يونيو 2009، قتل رئيس حزب التوافق السياسي السني، حارث العبيدي، في مسجد الشواف في حي اليرموك في بغداد. وبعد أن قام المسلح بإطلاق النار على العبيدي، ألقى قنبلة تسببت في مقتل أربعة آخرين وجرح 12. وفي الأسبوع التالي، ألقت قوات الأمن العراقية القبض على رجل وصفوه "بالعقل المدبر" لعملية القتل.

في 10 حزيران/ يونيو 2009،، قتلت سيارة مفخخة 28 شخصا على الأقل وجرحت 70 في سوق في مدينة الناصرية ذات الأغلبية الشيعية جنوب العراق.

في 20 آيار/ مايو 2009، قتلت سيارة مفخخة 34 شخصا وجرحت عشرات الآخرين في حي الشعلة ذي الغالبية الشيعية في بغداد.

في 15 آيار/ مايو 2009، اختطف مبشر مسيحي في كركوك واحتجز لمدة ثمانية أيام قبل اطلاق سراحه بعد توسط قادة عشائريين وأئمة محليين.

في 11 آيار/ مايو 2009، انفجرت سيارة مفخخة استهدفت دورية للشرطة بالقرب من مسجد العدل في حي الاسرى في

كركوك، مما أدى إلى مقتل شخصين وجرح ثمانية.

في 11 آيار/ مايو 2009، عثر على جثة طفل مسيحي كان الارهابيون قد اختطفوه في 5 آذار/ مارس 2009. وكان الارهابيون قد طالبوا بفدية ولكنهم قتلوا الطفل قبل دفعها.

في 10 آيار/ مايو 2009، عثر على شاب مسيحي مقتولا في منطقة القادسية شرق مدينة كركوك. وطبقا لمصادر الشرطة، قتل الشاب من قبل نفس المنظمة الارهابية المسؤولة عن تفجير مسجد الرسول الأعظم في تازا في 20 حزيران/ يونيو.

في 9 آيار/ مايو 2009، عثر على بائع خمور في حي الشرطة جنوب شرق بغداد مقتولا بعد تلقي التجار في المنطقة تحذيرات من مجهول لإغلاق محلاتهم.

في 6 آيار/ مايو 2009، انفجرت شاحنة مفخخة كانت تستهدف سوقا شيعيا للخضار في حي الدورة، مما أدى إلى مقتل 10 أشخاص وجرح 37.

في 29 نيسان/ ابريل 2009، انفجرت ثلاث سيارات مفخخة تستهدف أحياء ذات غالبية شيعية في بغداد مما أدى إلى مقتل 17 شخصا على الأقل. وقد انفجرت سيارتان مفخختان في سوق المريدي في مدينة الصدر. أما السيارة المفخخة الثالثة فقد استهدفت حي الشرطة الرابعة الشيعي في جنوب غرب بغداد. وفي نفس اليوم، انفجرت سيارتان اضافيتان أمام مسجد نداء الله السني في منطقة الحرية الشيعية في شمال غرب بغداد مما أدى لمقتل شخصين وجرح ثمانية.

في 26 نيسان/ ابريل 2009، قتل في مدينة كركوك ثلاثة مسيحيين كلدانيين بالرصاص في بيوتهم كما جرح اثنان آخران. في 29 نيسان/ ابريل، تلقت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة في كركوك تقاريرا تفيد بأنه تم القبض على ثمانية أشخاص يشتبه بعضويتهم في القاعدة في العراق على خلفية هذا الهجوم. ولكن جرى اطلاق سراح المشتبه بهم لاحقا لعدم توفر الأدلة، ولم تكن هناك اعتقالات أخرى لاحقا.

في 25 نيسان/ ابريل 2009، قتل صائغ مجوهرات من طائفة الصابئة المندائيين خلال محاولة اختطافه في بغداد. ونقل تقرير اعلامي عن صديق الصائغ قوله أن الضحية تلقى الكثير من التهديدات وطلب منه أن يدفع مبالغ مالية كبيرة "كضريبة" لكونه من طائفة الصابئة.

في 24 نيسان/ ابريل 2009، فجرت انتحاريتان نفسيهما بينما كان المصلون يدخلون أهم ضريح شيعي في بغداد، وهو مسجد الإمام موسى الكاظم. ونجم عن ذلك مقتل 66 شخصا، من بينهم 25 من زوار العتبات الشيعية الايرانيين، وجرح 127.

في 23 نيسان/ ابريل 2009، فجر انتحاري مطعما في بعقوبه، عاصمة محافظة ديالى، مما أدى لمقتل 48 شخصا معظمهم من زوار العتبات الشيعية الايرانيين.

في 22 نيسان/ ابريل 2009، فجر انتحاري متفجرات داخل مسجد سني في الضلوعية، شمال بغداد، مما أدى لمقتل 5 أشخاص على الأقل وجرح 15.

في 19 نيسان/ ابريل 2009، كان ثلاثة من الصاغة الصابئة المندائيين من بين 7 من باعة المجوهرات الذين قتلوا خلال عملية سرقة منسقة في وضح النهار في بغداد. واصيب ثلاثة من الصابئة المندائيين بجراح بالغة. وقد تم اعتقال أربعة أشخاص يشتبه بضلوعهم في القتل.

في 6 نيسان/ ابريل 2009، أدى انفجار قنبلة بالقرب من مسجد الإمام موسى الكاظم في بغداد إلى مقتل سبعة أشخاص وإصابة 23.

في 5 نيسان/ ابريل 2009، أطلقت مجموعة من المسلحين النار على رجل مسيحي وقتلته في محل اصلاح المولدات الخاص به في الموصل.

في 2 نيسان/ ابريل 2009، وطبقا لتقارير صحفية، قتل ثلاثة مسيحيين آشوريين طعنا في بيوتهم في حي الدورة في بغداد. وعلى الرغم من أن الحافز مجهول، إلا أن قائدا مسيحيا محليا أشار إلى أن الدافع وراء القتل كان "السرقة".

في 1 نيسان/ ابريل 2009، عثر على جثة رجل مسيحي مذبوحا في كركوك.

في 25 و 26 آذار/ مارس 2009، قتل رجلان يزيديان بالرصاص، وعثر على جثتيهما في حقول بالقرب من مدينة الموصل. وذكر أن قوات الأمن العراقية اعتقدت أن أحد الوفيات نجم عن خلاف عشائري.

في 16 شباط/ فبراير 2009، قتل مسلح مجهول صبيا مسيحيا عمره 15 عاما من خلال إطلاق النار عليه وأصاب آخر بجراح بالغة في منطقة الميدان في الموصل.

في 16 شباط/ فبراير 2009، قتل ثمانية من الزوار الشيعة العائدين من مدينة كربلاء المقدسة في تفجيرين منفصلين لعبوات مزروعة على الطريق في بغداد، أحدها كان عند أطراف مدينة الصدر والآخر في حي العبيدي الشيعي.

في 13 شباط/ فبراير 2009، فجرت انتحارية نفسها وسط زوار شيعة يمشون في موكب سنوي من بغداد إلى مدينة كربلاء المقدسة، مما أدى إلى مقتل 35 شخصا.

في 12 شباط/ فبراير 2009، انفجرت قنبلة مزروعة في اسطوانة غاز بروبين في كربلاء، مما أدى إلى مقتل 8 أشخاص وجرح 35. وقد جاء الهجوم في الوقت الذي كان فيه عشرات الآلاف من الزوار الشيعة يتجمعون للإحتفال بذكرى الأربعين، وهي واحدة من أقدس المناسبات الشيعية.

في 8 شباط/ فبراير 2009، أدى انفجار قنبلة مزروعة على الطريق شمال بغداد إلى مقتل زائرين شيعة وجرح 11 آخرين

كانوا في طريقهم إلى كربلاء للإحتفال بذكرى الأربعين.

في 16 كانون الثاني/ يناير 2009، عثر في الموصل على شاب مسيحي مقتولا نتيجة اطلاق عيار ناري على رأسه من مسافة قريبة.

في 16 كانون الثاني/ يناير 2009، اغتيل رجل دين شيعي ومرشح سياسي عن حزب الدعوة في محافظة بابل بعد مغادرته لمناسبة انتخابية.

في 4 كانون الثاني/ يناير 2009، اقتحمت مجموعة مسلحة بيت زوج وزوجة مسيحيين مسنين في حي الدورة في بغداد. وهددت العصابة الزوج ثم قامت بخنق وقتل زوجته.

في 4 كانون الثاني/ يناير 2009، فجرت انتحارية نفسها بالقرب من مسجد الإمام الكاظم في بغداد وسط جمع من الزوار الشيعة، مما أدى إلى مقتل 40 وجرح أكثر من 70 شخصا.

في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2008، اختطف مسيحي وعذب في الموصل قبل اطلاق سراحه بعدها بأربعة أيام بعد دفع فدية مقدارها 50,000 دولار أمريكي للخاطفين.

في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2008، قتل رجل مسيحي بالرصاص من قبل جندي عراقي عند نقطة تفتيش بالقرب من كنيسة القديس بنهام والقديسة سارة في بلدة بغديدة. وقد أجرت الشرطة تحقيقا أوليا ولكن لم تعرف أي تفاصيل تتعلق بالحادث.

في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2008، كان هناك تقرير يفيد بالعثور على جثة فتاة مسيحية في نهر في منطقة نهلة في شمال العراق. وأفاد التقرير أن رجلا كرديا ربما كان قد اختطف الفتاة، ولكن لم يلق القبض على أحد.

في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2008، أدى انفجار سيارة مفخخة في أحد طرق بغداد التي تؤدي إلى مسجد الإمام موسى الكاظم، إلى مقتل 24 شخصا، الكثير منهم من الزوار الشيعة، وجرح 46 آخرين.

في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2008، قامت مجموعة من الرجال المسلحين بإطلاق النار على سبعة من أفراد عائلة يزيدية في بيتهم في بلدة سنجار في محافظة نينوى وأردوهم قتلى.

في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2008، سرقت عصابة اجرامية وعذبت وخنقت صاحب محل للملابس في بيته في بغداد.

في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2008، وطبقا للتقارير الصحفية، قتل إثنان من اليزيديين في محل للخمور في الموصل.

في 2 كانون الأول/ ديسمبر2008، فجر انتحاري كان يستهدف قوات التحالف نفسه بالقرب من كنيسة القديس جوزيف في مدينة الموصل، مما أدى لمقتل 15 شخصا على الأقل، بما فيهم والد مسيحي وابنه.

في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، فجر انتحاري نفسه داخل ساحة الحسينية الشيعية في بلدة المسيب الواقعة جنوب بغداد. وأدى الإنفجار إلى مقتل 12 شخصا وجرح 19. وكانت البلدة أيضا ساحة لتفجير انتحاري استخدم فيه صهريج بنزين أدى إلى مقتل 70 شخصا في عام 2005.

في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، قتل مسيحي عند انفجار سيارة مفخخة في منطقة الناصرية في بغداد الجديدة.

في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، وطبقا لمصادر اعلامية، قتلت أختان مسيحيتان، كما جرحت أمهما، كما فجر منزلهما في الموصل من قبل رجال مسلحين. وقد قتلت إحداهما بينما كانت في انتظار حافلة، وقتلت الأخرى بعد اقتحام المسلحين لبيت العائلة. ولا يزال الدافع وراء الهجوم مجهولا.

في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2008، جرى تفجير كنيسة في مدينة الموصل في الشمال. ولم تكن هناك أي اصابات.

في بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2008، وعلى مدار عشرة أيام، قتل 14 مسيحيا في الموصل، مما دفع بأكثر من 2000 عائلة لترك بيوتها واللجوء إلى قرى في سهل نينوى شمال المدينة. وجاءت الهجمات في أعقاب احتجاجات تظاهر فيها مئات المسيحيين مطالبين بتمثيل أكبر في المجالس المحلية في محافظات البلاد. كما وزعت منشورات في الأحياء ذات الغالبية المسيحية تهدد العائلات وتطالبها بالتحول إلى الإسلام، أو دفع "الجزية" أو مغادرة المدينة أو التعرض للقتل. بعد ذلك، قام مسلحون بوضع نقاط تفتيش في عدة أنحاء من المدينة، وأوقفوا السيارات بحثا عن سكان يمكن التعرف على أنهم مسيحيون. ولم تقم قوات الأمن المحلية بعمل ما يلزم لإيقاف القتل، ولكن رئيس الوزراء المالكي أرسل إثنين من الألوية الإضافية من الشرطة لإستعادة السيطرة على المدينة. وخلال الأشهر الأخيرة من عام 2008، عادت أغلبية العائلات التي هربت من بيوتها إلى الموصل. ولم يتم الإعلان عن نتائج التحقيق الذي أجرته الحكومة في أعمال القتل هذه حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

في 2 تشرين الأول/ اكتوبر 2008، قتل مفجرون انتحاريون 24 شخصا في هجمات على مسجدين شيعيين أثناء صلاة العيد في أول أيام عيد الفطر. وقد حدثت الهجمات في حي الزعفرانية الشيعي وفي حي بغداد الجديدة للسكان من الطبقة المتوسطة.

في 14 أيلول/ سبتمبر 2008، قتل فؤاد علي حسن الدوري، وهو إمام مسجد سني ومناصر للمصالحة في الحي المختلط الذي يسكن فيه في بغداد.

في 10 أيلول/ سبتمبر 2008، ذكر أن رجلا مسيحيا قتل بالرصاص في حي البكر في الموصل. ولا يزال الحافز وراء القتل مجهولا.

في 8 أيلول/ سبتمبر 2008، ذكر أن رجالا مسلحين قتلوا ثلاثة من عائلة من الصابئة المندائيين، بما فيهم طفل، في متجر العائلة في بغداد.

في 2 أيلول/ سبتمبر 2008، وطبقا للتقارير الصحفية، اختطف مسيحيان وقتلا في الموصل على الرغم من دفع الفدية للخاطفين.

في 18 آب/ أغسطس 2008، قتل مفجر انتحاري 15 شخصا وجرح 29 آخرين أمام مسجد أبو حنيفة السني في بغداد.

في 16 آب/ أغسطس 2008، قتل مفجر انتحاري ستة أشخاص وجرح عشرة في هجوم بالقرب من محطة حافلات في شمال شرق بغداد يستقلها الزوار الشيعة المتوجهين إلى كربلاء للإحتفال بمولد محمد المهدي، أحد أقدس الأيام في التقويم الشيعي.

في 15 آب/ أغسطس 2008، انفجرت شاحنة مفخخة بالقرب من محطة الحافلات المركزية في بلدة بلد ذات الغالبية الشيعية، مما أدى إلى مقتل 9 زوار.

في 14 آب/ أغسطس 2008، فجرت انتحارية نفسها في خيمة مليئة بالنساء المتوجهات في زيارة دينية إلى مدينة الاسكندرية، مما أدى لمقتل 18 شخصا وجرح العشرات.

في 14 آب/ أغسطس 2008، وفي هجوم منفصل، قتل زائر شيعي وجرح سبعة آخرون نتيجة انفجار عبوة متفجرة على جانب الطريق في وسط مدينة بغداد.

في 26 تموز/ يوليو 2008، قتل مسلحون سبعة من الزوار الشيعة في بلدة مدائن الذين كانوا متوجهين إلى الضريح الشيعي في مسجد الإمام موسى الكاظم في منطقة الكاظمية في بغداد.

في 28 تموز/ يوليو 2008، قتل مفجران انتحاريان وإنفجار قنبلة ثالثة 32 شخصا وجرح 64 في بغداد خلال سير موكب شيعي ديني إلى ضريح الإمام الكاظم.

في 13 تموز/ يوليو 2008، قتل مسلح عضوا في مجلس الشبك بالقرب من قرية اومان كبشي. وقد اتهم الممثلون السياسيون الشبك قوات البشمرغة الكردية بالقيام بالهجوم.

في 10 تموز/ يوليو 2008، قتل رجل مسيحي بالرصاص في سيارته من قبل مسلحين في الموصل، الذين سرقوا كل ممتلكاته.

في الثاني من تموز/ أيلول 2008، أرسلت مجموعة تطلق على نفسها كتيبة القصاص العادل، قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، رسائل تهديد للكنائس الآشورية في الموصل، تطلب فيها منهم عدم التعاون مع قوات التحالف.

في حدث مهم من الناحية الرمزية، اختطف كبير الأساقفة الكلدانيين في الموصل، بولص فرج رحو في 29 شباط/ فبراير2008، لعدم قيامه بدفع أموال الحماية أو "الجزية" للمتمردين الاسلاميين. وقد توفي كبير الأساقفة وهو قيد الإختطاف. وألقت قوات الأمن الحكومية في وقت لاحق القبض على أحد الخاطفين، وحكم عليه بالإعدام.

غالبا ما تعرّضت النساء والفتيات، وبغض النظر عن انتمائهن الديني، للتهديد لرفضهن ارتداء الحجاب، أو لارتدائهن ملابس غربية، أو لعدم التقيد بما يكفي بالتفسيرات المتشددة للأعراف الإسلامية المحافظة التي تحكم السلوك العام. وأفادت عدة نساء، بمن فيهن بعض المسيحيات، بأنهن اخترن ارتداء الحجاب لأسباب أمنية بعد أن تعرّضن لمضايقات بسبب عدم إرتدائه.

جرى استهداف أصحاب المتاجر بسبب توفيرهم السلع أو الخدمات التي تعتبر متعارضة مع تعاليم الإسلام، بل تعرضوا أحيانا للعنف لعدم الامتثال لتحذيرات بوقف مثل هذا النشاط. وقد تم استهداف أصحاب متاجر الخمور بوجه خاص، خصوصا المسيحيين واليزيديين. وفي 20 نيسان/ ابريل 2009، قال محافظ كربلاء، أمل الدين الهير، أنه "سيتخذ اجراءات قوية ضد محلات بيع الخمور" لأنها "تنتهك قدسية المدينة"، على الرغم من أنه لم يكن معروفا وجود أي محلات رسمية لبيع الخمور في المحافظة. وقد اشتكت بعض الشخصيات السياسية من أن الحكومة لم تكن تصدر تراخيص للمطاعم لبيع الخمور في بغداد. كما ناقش البرلمان العراقي ايضا امكانية حظر الخمور، ولكن لم يتم تقديم أي تشريع رسمي في البرلمان.

تحسينات وتطورات إيجابية في احترام الحرية الدينية

أدت "الزيادة" في عديد القوات متعددة الجنسية في العراق، وبالتعاون مع قوات الأمن العراقية، إلى تخفيض وتيرة العنف في البلاد بشكل عام. ولكن بعض التأثيرات الهامة لهذا الانخفاض في مستوى العنف كانت بطيئة في وصولها إلى الأقليات في البلاد. وعلى الرغم من الجو العام الذي يتسم بعدم الاستقرار، إلا ان الحكومة نفذت بشكل عام عمليات أمنية بطريقة بعيدة عن الطائفية، مما أزال التهديد الرئيسي على الحرية الدينية في البلاد ووفر الفرصة للحكومة للشروع في تحسين الظروف العامة في هذا المجال.

اضطلعت الحكومة، في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، بالمسؤولية المباشرة عن حماية السكان، مما أدى إلى تحسن في أجواء الأمن بشكل عام.

أرسل رئيس الوزراء المالكي في تشرين الثاني/ اكتوبر 2008، ألوية اضافية من الشرطة إلى الموصل لحماية سكان المدينة المسيحيين من المجرمين، والمليشيات، ومقاتلي القاعدة المتواجدين في تلك المناطق، وشرع في التحقيق في الهجمات، وشكل مجلس أمن وطني لتقييم الوضع. وسمح التحسن الأمني في الموصل لأغلبية النازحين المسيحيين بالعودة إلى بيوتهم.

تحسن الموقف الأمني في حي الدورة في بغداد إلى حد كاف سمح لـ 325 من العائلات المسيحية التي نزحت نتيجة للعنف الطائفي بالعودة. وهناك كنيستان تعملان في الحي -- واحدة آشورية ارثوذكسية، وأخرى كلدانية - - إلى جانب دير كلداني. وأفاد قادة كنسيون أنه كان هناك حضور كامل أثناء المراسيم الدينية لهذه الكنائس خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وأعلن أن عيد الميلاد هو عطلة وطنية، وفي 20 كانون الأول/ ديسمبر 2008، رعت وزارة الداخلية احتفالا عاما بعيد الميلاد في بغداد.

قاد بطريارك الطائفة الكلدانية الكردينال دلي المسيحيين في قداس في كنيسة مريم العذراء في حي الكرادة في بغداد بوجود عمار عبد العزيز الحكيم، العضو البارز في المجلس الاسلامي الأعلى في العراق.

عززت الحكومة أيضا الأمن في الكنائس في جميع أنحاء العراق خلال الاحتفالات بعيد الفصح.

ذكر القادة الصابئة المندائيين أن الموقف الأمني تحسن خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى حد أن الجالية في بغداد استطاعت القيام بحفل تعميد في آذار/ مارس 2009 على ضفاف نهر دجلة بحضور 400 عضو بدون وقوع أي حادثة.

في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، أدخل مجلس النواب تعديلا على قانون الانتخابات المحلية الذي خصص ستة مقاعد لمجموعات الأقليات في البلاد – اثنان في بغداد (مقعد واحد لكل من المسيحيين والصابئة المندائيين)، وثلاثة في محافظة نينوى (مقعد واحد لكل من المسيحيين، واليزيديين، والشبك)، وواحد للمسيحيين في محافظة البصرة. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء ضَمِن درجة من التمثيل للأقليات خلال الانتخابات المحلية في كانون/ الثاني 2009، إلا أن المقاعد الستة كانت أقل مما اقترحته الأمم المتحدة بتخصيص 12 مقعدا. وعبر بعض قادة الأقليات عن قلقهم من أن المقاعد خصصتها مجموعات الأغلبية كخطوة رمزية وكمناورة سياسية وأنها لم تكن كافية لضمان تمثيل ذي معنى للأقليات. وأكد آخرون أن المقاعد المحجوزة حرمت وأربكت الناخبين من الأقليات، الذين كان عليهم الاختيار بين التصويت لمرشح يطمح للحصول على مقعد الأقلية أوالتصويت لمرشح يريد الفوز بمقعد غير محجوز. ويبدو أن هذه العوامل ساهمت في الإقبال المنخفض للناخبين من الأقليات على هذه الانتخابات.

قامت الحكومة بزيادة ميزانية مديرية الأوقاف لغير المسلمين، التي ستقدم تمويلا اضافيا لترميم وحماية المواقع الدينية للأقليات. وطبقا للتقارير الصحفية، شرعت الحكومة في مشروع لترميم الجزء الداخلي من ضريح حزقيال، وهو موقع تراث يهودي بارز له مكانته لدى كل من المسيحيين والمسلمين. وطبقا للمتحدث بلسان وزارة السياحة، "الوزارة معنية بكل التراث العراقي، سواء كان مسيحيا أو يهوديا أو من أي ديانة أخرى".

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تحدث قادة حكوميون عن الحاجة لأن يتحد جميع المواطنين، بغض النظر عن الانتماءات الدينية، من أجل مواجهة الإرهاب. ونددت الحكومة علنا بحوادث العنف الطائفي وشجعت مرارا على الوحدة بين الطوائف الدينية في البلاد. وشدد المسؤولون الحكوميون مرارا على التزامهم بمعاملة متساوية لجميع الطوائف الدينية

والعرقية.

ذكر الحزب الإسلامي العراقي في 29 نيسان/ ابريل 2009، ردا على قتل ثلاثة مسيحيين في كركوك: "نحن، العراقيون جميعا، غير مرتاحين بشان الهجوم على المواطنين المسيحيين في كركوك الذي أدى لوفاة ثلاثة أشخاص أبرياء لم يرتكبوا أي خطأ. من الذي يقوم بمثل هذه التصرفات التي تهدف لنشر روح الاختلاف، والانتقام، والتفكك في اوساط قطاعات من الشعب العراقي الذي تعايش مع بعضه البعض لأكثر من ألف و مئات من السنين؟ هم بالتأكيد أعداء العراق".

في 15 نيسان/ ابريل 2009، ذكر نائب الرئيس الشيعي عادل عبد المهدي، "أن موقف المسيحيين العراقيين ضعيف وأن العراق لا يجب أن يترك لوحده لمواجهة ذلك. إنها مهمة جماعية .... المسيحيون جزء أساسي من العراق. علينا أن نساعد العراق وأن نساعد المسيحيين على البقاء في العراق".

في الفترة ما بين 12 إلى 14 تشرين الأول/ اكتوبر 2008، وفي أعقاب جرائم قتل المسيحيين في الموصل، قال نائب الرئيس السني طارق الهاشمي، إن "العراقيين يقفون متضامنين مع المسيحيين. يجب ان تعود كل العائلات التي نزحت إلى بيوتها كما ان كل أماكن العبادة يجب أن تتوفر لها الحماية. المسيحيون لهم نفس الحقوق مثلنا".

ردا على قتل المسيحيين في الموصل في تشرين الأول/ اكتوبر2008، أرسل رجل الدين الشيعي البارز مقتدى الصدر ممثلين من النجف إلى بغداد للإجتماع مع قادة الكنيسة والتعبير عن تضامنهم. ونقل أحد الممثلين، الشيخ مهند الغراوي، رسالة من الصدر تقول "لن نتردد في التحول إلى دروع بشرية من أجل اخوتنا المسيحيين".

في 22 تموز/ يوليو 2008، أدلى رئيس الوزراء نوري المالكي ببيان إلى وسائل الإعلام دعما للمسيحيين في العراق: "لقد تعرض الأخوة المسيحيون في العراق إلى التمييز. ونحن نشدد على أننا لا نميز على الإطلاق بين عراقي وآخر، بين مسلم وآخر، بين مسيحي ومسلم، أو بين مجموعة إثنية وأخرى. في الواقع، نحن فخورون بهم ونحتاج اليهم جميعا. نحن مستعدون لتوفير مزايا خاصة بهم كي يكونوا في العراق، خاصة وأنهم جزء من الفسيفساء العراقي الجميل الذي نفخر به. ولن نبخل بأي

جهد لتأمين عودتهم إلى العراق، وطن آبائهم وأجدادهم. لا يوجد تمييز على الإطلاق ولن نتسامح في هذه القضية".

في 25 تموز/ يوليو 2008، اجتمع رئيس الوزراء المالكي مع البابا بنيديكتوس السادس عشر في الفاتيكان. وقد ناقش الاثنان الوضع الأمني في العراق، بما في ذلك وضعية المسيحيين العراقيين، والحاجة للحوار والتعاون بين جميع المجموعات الإثنية والدينية، بما فيه الأقليات.

في 25 آذار/ مارس 2009، نص تعديل على قانون الانتخابات الاقليمية في كردستان على تخصيص 11 مقعدا من أصل 111 مقعدا في برلمان كردستان العراق للأقليات – خمسة مقاعد للكلدان والآشوريين، وخمسة للتركمان ومقعد واحد للأرمن.

في كانون الأول/ ديسمبر 2008، اتخذت حكومة اقليم كردستان خطوات لتعزيز التسامح الديني وحظر "خطاب الكراهية" العلني. وقد استغل بعض القادة الدينيين المسلمين، خلال الهجوم الاسرائيلي على غزة، خطب يوم الجمعة لتحريض المصلين على القيام بأعمال عنف ضد اليهود، والاسرائيليين، وداعمي اسرائيل. كما استنكرت بعض الخطب الظهور المتزايد لزينات عيد الميلاد، والأضواء، ومناسبات العيد. وقد منعت حكومة اقليم كردستان 15 إماما من القاء خطب يوم الجمعة.

في 17 شباط/ فبراير 2009، وفي مؤتمر حول الحرية الدينية والتسامح بمشاركة قادة دينيين من جميع الديانات الممثلة في اقليم كردستان، قال البارزاني رئيس وزراء حكومة اقليم كردستان: "نحن فخورون بوجود اثنيات وديانات متعددة في اقليمنا. نحن نعيش سويا منذ مئات السنين: الأكراد، والآشوريون، والكلدانيون، والسريان، والتركمان، والعرب، والمسلمون، والمسيحيون، واليزيديون، ومكونات أخرى من مكونات مجتمعنا. التسامح الديني هو رمز جميع المجتمعات المتحضرة والناجحة .... بإمكاننا احترام التزامنا الديني واحترام الالتزام الديني لأولئك الذين يتعبدون بطريقة مختلفة. من المهم أن نقوم جميعا، نحن في موقع المسؤولية، بتشجيع التسامح، والتعايش، والإنسجام الإثني والديني. نحن نؤمن بحرية الطقوس الدينية لكل الأديان".

في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، أعلنت حكومة اقليم كردستان عن افتتاح مديرية خاصة ضمن وزارة الشؤون الدينية برئاسة مدير عام ينتمي إلى الطائفة الزيدية.

القسم الثالث. وضعية الانتهاكات والتمييز المجتمعي

واصلت العناصر الإسلامية المحافظة والمتطرفة ممارسة الضغط على المجتمع ليتقيد بتفسيراتها للتعاليم الإسلامية. ورغم أنّ هذه الجهود تؤثر على جميع المواطنين، إلا أن غير المسلمين كانوا معرضين بشكل خاص لهذه الضغوط وللعنف بسبب كونهم أقلية، ولعدم توفر الحماية التي توفرها البنية العشائرية للمجتمع. مثلا واصل الصابئة المندائيون، وهم قليلو العدد يعيشون في مجموعات صغيرة منتشرة في أنحاء البلاد، الإبلاغ عن استهدافهم من قبل الميليشيات الإسلامية. ولم يتمكن الصابئة المندائيون من الدفاع عن أنفسهم بالنظر إلى أن اللاعنف ركن أساسي من أركان دينهم.

استمر المسلمون السنة في الزعم بأنهم يعانون من تمييز عام ضدهم خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وذلك بسبب ما وصفوه بأنه حملة مستمرة للانتقام منهم من جانب الغالبية الشيعية بسبب الاعتقاد أنهم كانوا يحظون بمعاملة تفضيلية وقيامهم بانتهاكات لحقوق الشيعة في ظل النظام السابق، وأيضا بسبب التصور العام أن حركة التمرد تتألف في المقام الأول من متطرفين سنّة وعناصر من النظام السابق يفترض أن الغالبية العظمى من السكان السنة يتعاطفون معهم. وفيما أيّد بعض العراقيين من داخل الطائفة السنية بل وساعدوا حركة التمرد، إلا أنه كان هناك رفض واسع من جانب السنة للقاعدة في العراق كما تشهد بذلك مشاركتهم في الحكومة، وانتخابات المحافظات، ومجالس الصحوة المعادية للتمرد.

لم تكن الأقليات، بشكل عام، ممثلة تمثيلا صحيحا على المستوى المحلي في المحافظات، حيث لم يتمتعوا بالتمثيل الكامل في مجالس المحافظات، مما قلص فرص تمتعهم بالأمن والتنمية الاقتصادية التي توفرها الحكومة. وقد ساعدت انتخابات المحافظات التي جرت في عام 2009 على تحسين تمثيلها، إلى حد ما. واشتكى غير المسلمين، خاصة المسيحيين واليزيديين من العزلة السياسية التي تفرضها الأغلبية المسلمة بسبب الخلافات الدينية.

أدى خليط التمييز في مجال التوظيف من قبل أفراد من أغلبية السكان المسلمين والهجمات على المحال والأعمال التجارية التابعة لغير المسلمين، وانتشار الفساد وانعدام سيادة القانون بصورة عامة، في تكريس مضاعفات اقتصادية سلبية بالنسبة لغير

المسلمين مما ساهم في نزوح أعداد كبيرة من غير المسلمين إلى الخارج.

تقع الكثير من بلدات اليزيديين في منطقة نينوى في مناطق متنازع عليها بين حكومة اقليم كردستان والحكومة العراقية، ونتيجة لذلك تعاني من خدمات بلدية ضعيفة، على الرغم من أن حكومة اقليم كردستان تملئ بعض الثغرات، بما في ذلك دفع رواتب المدرسين الدينيين اليزيديين في مدارس معينة تمولها الحكومة.

القسم الرابع. سياسة الحكومة الأميركية

تلتزم حكومة الولايات المتحدة بتعزيز الحرية الدينية وتواصل التعاون عن كثب مع الحكومة بشأن هذا الموضوع كجزء من سياستها العامة لتعزيز حقوق الإنسان. وقد اجتمع مسؤولون أمريكيون من وزارة الخارجية والسفارة وفرق إعادة الإعمار الإقليمية بانتظام مع ممثلي جميع الطوائف الدينية والعرقية في البلاد، بما في ذلك الأقليات، وواصلوا الحوار النشط معهم.

عززت وزارة الخارجية الأميركية والسفارة اهتمامها بالأقليات في البلاد. ويعمل نائب مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى المختص بشؤون العراق كمنسق خاص لشؤون الأقليات في العراق.

انخرط كبار مستشاري السفير الأميركي في العراق لشؤون شمال العراق وجنوبه في حوار مع ممثلي الأقليات الدينية في مناطقهم. وتعاون مسؤولو فرق إعادة الإعمار الإقليمية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والقوات المتعددة الجنسيات في العراق مع وزارة الخارجية ومسؤولين في السفارة لمعالجة هموم الأقليات. وأثار مسؤولو السفارة هموم الأقليات في اجتماعاتهم مع كبار مسؤولي الحكومة العراقية.

وفي بيان مدراء العمليات الخارجية لعام 2008، وافق الكونغرس على تخصيص 10 ملايين دولار من أموال صندوق الدعم الاقتصادي غير المقررة للعراق لإنجاز مشاريع في منطقة سهول محافظة نينوى. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استعملت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية هذه الأموال لتنفيذ مشاريع في مجالات التعليم، وتمويل المشاريع الصغيرة، والبنية التحتية التي

تفيد بشكل مباشر الأقليات. وقد لعب فريق الاعمار الاقليمي في نينوى دورا قياديا في تلبية متطلب الحصول على مبلغ مشابه بقيمة 10 مليون دولار أمريكي من الميزانية الاضافية للسنة المالية 2008، عبر برنامج صندوق الاستجابة السريعة لفريق الاعمار بصورة أساسية لتمويل مشاريع تعود بالفائدة على الأقليات المحلية.